رأي القدس

بلير يتهرب من مسؤولياته

■ لم يضف توني بلير رئيس وزراء بريطانيا والحليف الاوثق للرئيس بوش اي جديد، عندما اعلن في مؤتمره الصحافي الشهري امس ان جميع الزعماء العرب الذين التقاهم يريدون حلا يضمن امن اسرائيل، ويعطي الفلسطينيين دولة مستقلة، لان المعضلة لا تكمن في تشخيص المرض وانما علاجه.

المستر بلير تعهد امام مؤتمرات حزبه السنوية وعلى مدى خمسة اعوام، باقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، واستخدام علاقاته الحميمة مع ادارة الرئيس بوش من اجل تحقيق هذا الغرض، ولكنه مثل حليفه بوش، سيغادر منصبه قريبا ودون ان يفي بهذا الوعد.

الامريكيون واصدقاؤهم البريطانيون يحاولون ان يلقوا مسؤولية تأخر قيام الدولة الفلسطينية هذه على فوز حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية الاخيرة، والتذرع برفضها القبول بشروط الدول المانحة في الاعتراف بالدولة العبرية ونبذ العمل المسلح، وهذا تبسيط ساذج للامور، من الصعب ان ينطلي على احد.

فحالة الجمود التي سادت ملف القضية الفلسطينية استمرت طوال السنوات الخمس التي سبقت وصول حماس الى السلطة، ولم تفعل الولايات المتحدة او بريطانيا اي شيء عملي لانهائها والدفع باتجاه التسوية.

الرئيس بوش وحليفه بلير تحدثا عن الدولة الفلسطينية المستقلة، ووضعا خريطة الطريق من اجل «رشوة» الشعوب العربية والاسلامية لتمرير خططهما لغزو العراق وافغانستان، والايحاء بانهما ليسا ضد العرب والمسلمين بالمطلق.

وهذا الجمود، وما ترتب عليه من نكث للوعود، هو الذي دفع بالشعب الفلسطيني للتصويت الى جانب مرشحي حركة «حماس» في انتخابات المجلس التشريعي، ولعقاب حزب السلطة السابق، اي حركة «فتح» على وضع كل بيضه في سلة الوعود الامريكية هذه.

واللافت ان المستر بلير لم يتحدث مطلقا في مؤتمره الصحافي عن عملية الحصار والتجويع التي يفرضها الامريكيون والاتحاد الاوروبي على الفلسطينيين عقابا لهم على ممارسة حقهم الديمقراطي واختيار حركة حماس، وكل ما تحدث عنه هو استحالة العودة الى المفاوضات في ظل وجود حركة ترفض الاعتراف بحل الدولتين وباسرائيل كدولة موجودة.

ان هذا الموقف البريطاني يصعب من العملية التفاوضية، ولا يدفع بها الى الامام لانه يلقي باللوم فقط على الطرف الفلسطيني، ويعفي الاسرائيلي من اي مسؤولية، وكأن الفلسطينيين هم الذين يحتلون الارض الاسرائيلية.

بريطانيا تتحمل مسؤولية كبرى في نشوء هذه المشكلة، ولذلك عليها ان لا تبحث عن الاعذار للتملص من تعهداتها باقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة. وكان الاحرى بتوني بلير ان يعترف بانه لم يقم بالدور المطلوب منه في الضغط على الادارة الامريكية بوقف انحيازها للحكومة الاسرائيلية والقيام بدور اكثر قوة ومصداقية في الدفع بالتسوية الى الامام على اساس قرارات الشرعية الدولية.

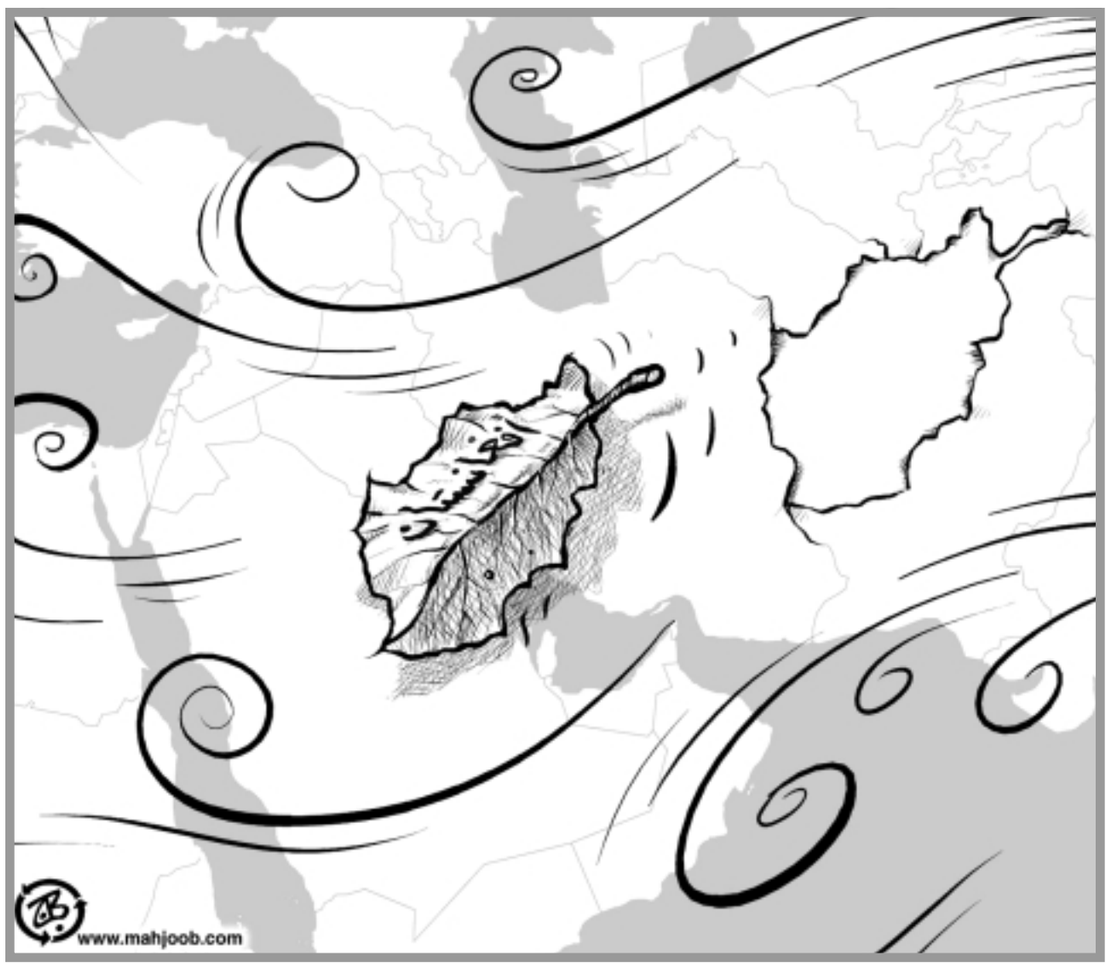

لماذا تخدم الجامعة العربية مخططات الاحتلال في العراق؟

عبدالامير الركابي *

■ خلال الشهر الماضي تكررت زيارات السيد عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية، الى باريس، وحسب ظني، فان غالبية الوطنيين العراقيين يفضلون «تاكتيك النسيان»، في التعامل مع السيد الامين العام، ومنذ ما سمي بمؤتمر «المصالحة»، الذي انعقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة، وافضى لادخال «السنة» في الانتخابات وفي «العملية السياسية»، والجامعة العربية موجودة في المنقلب الآخر. ولان السيد عمرو موسى يبدو في غير موضعه، ومأخوذ الى حيث لا يجد نفسه، فلقد مال الكثيرون كما قلنا الى احترام محنته بنسيانه، وكان افضل ما يمكن ان يحدث بعد ذلك، هو ان يبادر الامين العام الى التوقف عن اداء تلك المهمة، لقد عقد مؤتمر القاهرة، وعومل كحدث يمكن ان ينسى ان لم يتم التراجع عنه في وقت من الاوقات، وافضل ما كان يتوقع له لاحقا هو «التأجيل»، وعدم توفر الدوافع لاستكمال ما يسمى بـ«الحلقة الثانية» من تلك «المهمة»، وبالفعل كانت هنالك تأجيلات قد حدثت لاسباب معلنة كثيرة، بعضها وجيه، وبعضها الآخر اعتبر متعمدا، وربما كان الامين العام يقصد من ورائه، حفظ خط الرجعة.

اليوم يجري التأكيد على انعقاد «الدورة الثانية»، وتواصل الجامعة ارسال المبعوثين الى العراق حيث يتصلون بشتى القوى، الى ان اعلن مؤخرا عن نية عقد المؤتمرخارج «المنطقة الخضراء» حيث يعتقل ممثلو «العملية السياسية» انفسهم، لاسباب مختلفة عن اسباب اعتقالي هنا في باريس كليا، فثمة قوى كما اعلن ترغب بحضور المؤتمر، لكنها لا تريد الذهاب الى «المنطقة الخضراء»، ربما يكون هذا نوعا من الترويج المخادع عن ادعاءات احتمال حضور ممثلين عن «المقاومة العراقية»، ونحن لدينا وثيقة وصلتنا من «المقاومة»، وننشرها في موقع «البديل العراقي» على حلقات، تؤكد بصورة قاطعة ان مثل هذه المفاوضات لم تحدث، ولن تحدث، كما اننا على علم بمتغيرات ميدانية جديدة، لا تسمح بمثل هذه الادعاءات، ومنذ اعلنا قبل قرابة شهرين عن قرب ارتفاع منسوب العمليات العسكرية في جنوب العراق، والعمليات هناك تتصاعد، والاعلام يصر على خنق هذه الظاهرة، ولكن صحيفة «الاندبندنت» البريطانية قالت قبل يومين، ان معدل العمليات وصل الى 60 عملية في الشهر، وهو في تصاعد مستمر، والاهم من كل هذا ان التطور الحاصل في الجنوب، يسير من الناحية السياسية، ومن حيث نوعية القوى التي تضطلع به، نحو اتجاهات تنم عن تبلورات وطنية جديدة، تتجاوز الطابع السياسي القائم والغالب هناك منذ الغزو.

ومع ذلك ينبغي ان نسأل، ترى من هي تلك القوى التي يريد الاحتلال جمعها باسم الجامعة العربية؟ وهل ستكرر «هيئة العلماء» والسيد حارث الضاري شخصيا، على سبيل المثال، نفس الغلطة ويحضر من جديد، ومتى سيحدث ذلك؟ وهل سيجد التيار الصدري، الذي يخوض الان نقاشا داخليا تقييما لاجمالي تجربة اشتراكه في الانتخابات، في العودة للاشتراك في مثل هذا المؤتمر، شيئا نافعا، هل سيحضر بعض شيوخ القبائل ممن لم يتمكنوا من الحضور في المرة الاولى؟ وقبل كل هذا هل توجد اصلا اجواء مناسبة، يمكن ان تجعل انعقاد الجولة الثانية من هذا المؤتمر، ممكنة؟

ثمة تضاربات لا تنتهي تحيط اليوم بالمسألة العراقية، الامريكيون انفسهم لا يعرفون اي الخطوات يجب اتخاذها، وهم يريدون تغيير وجهة مقاربتهم للمسألة العراقية، الا انهم لايعرفون كيف يمكنهم القيام بذلك، وغالبا لا يتوفرون على الوسائل، وهم يفكرون من ناحية «بتنظيف بغداد» في ما يسمونه «خطة اعادة احتلال العاصمة»، غير ان هذا العمل لا يخلو من مخاطر، واذا تم تنفيذه فانه قد يكلف الحكومة الحالية رأسها، فالقطاعات المطلوب ارتكابها قبل اعادة احتلال العاصمة، ستجعل الرأي العام العراقي والامريكي، اقرب الى طريق التمرد وليس الاحتجاج او الاستكاف كما هو حاصل الان، والبعض داخل الادارة الامريكية يقول، بان عملية «اعادة احتلال العاصمة» تساوي «رأس الحكومة»، اي ان العملية ينبغي اعتمادها ولكن مع قرار واضح بالتخلي عن «حلفاء الامس» والمقصود، كل من كانوا يعملون الى جانب المحتلين منذ الغزو حتى اليوم، ويرسم اصحاب هذا الرأي، سيناريو بحلقات يبدأ من الاجهاز على الاحياء «العاصية» في بغداد، وينتهي بـ«انقلاب عسكري» يعلن استلام السلطة، ويلغي كل ماتم تحقيقه خلال السنوات الثلاث المنصرمة من عمر «العملية السياسية الامريكية»، وثمة من يقول بان عمليات اعتقال لرموز الاحزاب والمليشيات الحالية، ستنفذ وان تسفيرا لاشخاص الى الخارج سيجري باعداد ليست قليلة، باعتبارهم سبب الكارثة، ومن وقفوا وراء كل مآسي الشعب العراقي.

واذا كان هذا هو الوضع كما يتداول بقوة، وكما تقول معلومات مستقاة من «جنرالات» تم الاتصال بهم من ضمن عملية التحضير، او جس النبض، فأين يأتي يا ترى، موضوع عقد الحلقة الثانية من «مؤتمر الوفاق»، وهل سيتم بعد عملية «اعادة احتلال بغداد» ام قبلها، المنطق والاشارات التي تقول بانها ستعقد «خارج المنطقة الخضراء» توحي وكان هذا الفصل من «الوفاق» متروك الى ما بعد عملية ذبح بغداد، اي بعد ان تكون قوى «العملية السياسية» الحالية قد ازيحت من السلطة، ومن «المنطقة الخضراء» اصلا، فهل يخطر على بال الامريكيين، الدعوة الى «مؤتمر عراقي عام» بعد عملية «اعادة احتلال بغداد» وباسم الانقلاب العسكري او بدعوة من قادة الانقلاب؟ ثمة من يقول بان هذا سيكون متضمنا في بيانهم الاول.

لكن العسكريين في العراق تحولوا منذ الستينات من القرن الماضي، الى «بطة عرجاء»، وهذا ما قد جعل انقلاب 1968/7/17 يرتبط بوجود حزب عقائدي، لقد تجاوز واقع الحركة الشعبية والوطنية العراقية هذه الوسيلة في الامساك بالسلطة، ونظام عبدالكريم قاسم والاخوين عارف، كان آخر استعراض فاشل لما يأمل العسكريون به من ادوار في قيادة السلطة، اما الان، فان مجرد تفكير الامريكيين بهذه الوسيلة، يذكرنا بقوة، ومن جديد بحماقاتهم التي لا تنتهي في العراق، وبالاخص ميلهم الى تصديق الخرافات التي يخططونها للعراق على الورق، والاغرب انهم يستمرئون اليوم هذه الوسيلة، ربما بدفع من الاسرائيليين، لان معلومات متداولة تقول، بانهم يخططون ايضا لانقلاب في فلسطين، والسيناريوهات السوداء هناك تعلمنا بان الاخ «ابو مازن» قد يتم اغتياله، ثم تقوم مجموعة «انقلابية» من فتح باعلان الغاء نتائج الانتخابات التي اتت بحماس الى السلطة، وهكذا طبعا يذهب الفلسطينيون الى الحرب الاهلية، اما في العراق فان اسئلة كثيرة تظل معلقة، فكيف سيقبل دور «الجامعة العربية» بعد تدمير بغداد؟ ومن الذي سيوافق انذاك على التعامل معها؟ وهل الجامعة والامين العام بالذات، منتبه الى حجم «الورطة» التي يضعه الامريكيون في قلبها، ومن هم هؤلاء العسكريون، الذين يمكنهم الامساك اليوم بالاوضاع، وكيف يمكن للاحتلال ان يجازف بخلق فراغ في السلطة، من دون ان تكون لديه اية ضمانات يطمئن بموجبها الى وجود بديل حقيقي، يمكن ان يمسك بالاوضاع.

ثمة تسريبات عن «قائمة» باسماء مجموعة من الشخصيات الوطنية والاعتبارية، من «العرب» الشيعة والسنة، ممن يعتقد انهم يمكن ان يكونوا مؤهلين للعب دور في عملية تغيير مسار الاوضاع، وضمان الاستقرار، والبعض يرددون بان «لجنة بيكر» التي كلفها الرئيس بوش ايجاد تصور عن مقاربة جديدة للوضع العراقي، قد توصلت الى نقاط اعتبرتها هي قاعدة تلك المقاربه الممكنة، وان هذه تستند الى التعامل مع وطني الاغلبيه «الشيعية» في الجنوب والوسط، بمواجهة القوى الاسلامية والمرتبطة بايران، على ان يتحقق تحالف بين هؤلاء وبين شخصيات اخرى من المناطق «السنية» مقربة من «المقاومة الوطنية» مع التخلي التام عن دعم اولئك الذين تم التعامل معهم حتى الان، بعدما ثبت بانهم هم المشكلة، ولن يكونوا في اية حال من الاحوال مصدرا لحل من اي نوع كان، ولكن الامر على هذا الصعيد، مازال في طور التكهنات، ولم يصدر عن الادارة الامريكية، مايشير الى انها تنوي بالفعل، تغيير تعاملها مع الوضع في العراق.

ومهما يكن، فان المأزق السياسي للاحتلال، لم يعد يقبل ابدا الاستمرار في اعتماد نفس النهج الذي جرى اعتماده حتى اليوم ، وكل خطوة يلجأ اليها الامريكيون، من شأنها زيادة الاستقطاب، وستؤدي الى تراجع الحلول الوسط، وظهور مزيد من تبلور وتجابه المعسكرات، وفي مثل هذه الحالة، لايوجد من مكان مفهوم لمبادرات كتلك التي تعمل «الجامعة العربية»، والامين العام، على تكريسها، واقل ما يقال بهذا الخصوص ان التطورات الحالية، والمنظورة، تجاوزت الى ابعد الحدود افق ودور الجامعة العربية ومقترحاتها التي لم تخرج حتى هذه اللحظة، عن نطاق الالتحاق بمشروع الاحتلال، ففي مؤتمر القاهرة، ساعدت الجامعة العربية في تكريس نظام الحاصصة الطائفية، واسهمت في تعزيز «العملية السياسية الامريكية»، والحجة هي «المصالحة»، مع ان كل مصالحة في العالم يجب ان تقوم على قاعدة واطار مناسب لها، لا يمكن في مثل هذه الاحوال، اعتماد وسائل مناقضة للاهداف، ثم انتظارنتائج سليمة، وفي الحالة العراقية، او تلك التي اسهمت الجامعة العربية فيها، جرى نفخ في قربة مثقوبة، فالمحاصصة والمصالحة، عالمان لا يلتقيان، وهما بالاحرى عالما احتراب بلا نهاية، ومن دون امل ولا مخرج.

في حال ارادت الادارة الامريكية التحادث مع شخصيات وقوى وطنية، اقتنعت بانها الاقدر على الخروج بالعراق من الكارثة، فان خروج الاحتلال سيكون اول شروط هؤلاء، والشيء الوحيد القابل للنقاش من جانبهم هو: هل تخرج الولايات المتحدة مهزومة، ام تخرج مع شيء من الحفاظ على ماء الوجه؟ والحل الثاني له ثمن ينبغي ان يحسب بوضوح. وكل خطوة ينبغي ان توضع بعهدة المجتمع الدولي والعربي، والامم المتحدة، والرأي العام العالمي، وقوى مناهضة الحرب والعولمة، فالاحتلال يجب تشييعه كما ولد، علنا وعلى رؤوس الاشهاد، وهذا هو المنطق الاقرب الى التحقق اليوم، والجامعة العربية وامينها العام، يعلمون جيدا، ما هي الخيارات المتطابقة مع عروبة العراق، وحريته، ووحدته الوطنية التي هي مسؤوليات اساسية، ينبغي على الجامعة العربية، والامانة العامة ان لا تحيدا عنها.

وسوى ذلك فان الاقرب الى الواقع اليوم، شيء ابعد بكثير من سياقات «مؤتمر المصالحة»، والارجح ان ميل القوى الوطنية العراقية الى اعتماد سبيل الاستقلال السياسي، بارساء قواعد «عملية سياسية مستقلة»، هو الخيار القابل للتحقق، بعد ان اصبح الجميع على اقتناع الان، بان لا طريق امامهم كمناضلين ضد الاحتلال، سوى اعتماد آلية وطنية مقابلة، ومتطابقة مع اهداف التحرر الوطني و«المقاومة الوطنية»، والسيد عمر موسى يعرف جيدا هذا الطريق، وانا شخصيا مع اخواني، قمنا بتوضيحه له بكل السبل، وقمت شخصيا قبلها، بتوجيه العديد من «المذكرات» والرسائل له، كما التقيت بالعديدين من «النافذين في الجامعة»، وبالسيد الامين العام شخصيا، وحين عرضنا عليه خيار «المؤتمر العام الوطني التأسيسي» ابدى هو بالذات قدرا من سرعة فهم المقصود، لم اعرفها لدى اي من الشخصيات، او المسؤولين العرب، او على مستوى العالم، ممن التقيتهم لهذا الغرض، قد بادر في حينه، واوصى بالعمل لاجتذاب اوسع دائرة من القوى ضمن هذا الخيار، كما اعلن تأييده، ودعمه غير المشروط له، لكنه اختار في وقت لاحق، وجهة مختلفة، لا بل وجهة مناقضة تماما، فما كنا نطرحه وما نزال، هو آلية مناهضة للاحتلال، وتوفر الاسس الفعلية لانهيار «العملية السياسية الامريكية» ولتحرير العراق، في حين تذهب «الجامعة العربية» والامين العام اليوم، ومنذ «مؤتمر القاهرة»، الى دعم تلك العملية وتعزيزها.

والغريب ان ذلك يحدث في وقت بدأ فيه الامريكيون انفسهم يفقدون الامل بما صنعته ايديهم، وكل الدلائل، ومنها المعروضة اعلاه، تقول بان نهاية هذا الخيار اصبحت قريبة، بينما يمكننا بالمقابل القول بان مناخات تقدم خيار «المؤتمر العام الوطني التأسيسي»، تأخذ طريقها الى التحقق، ويمكنني ان اعلن مراهنا بان صيغة وآلية للعمل الوطني المستقل سترسى قريبا، وان صيف العراق المقبل، سوف يشهد بداية راسخة تتوج بظهور «العملية السياسية المضادة»، بمساهمة واشتراك اوسع طيف من القوى المناهضة للاحتلال، والعازفة عن خيار «الجامعة»، سيقولون بان هذا الحلم صادر عن شخص لا يستطيع اثبات دخوله شرعيا الى البلد الذي هو فيه الان، وهو معرض للمساءلة من اي رجل امن، ومع ذلك يريدنا ان نصدقه؟ اما انا فاصر على اطلاق الموعد، وعلى الجزم بان المشهد العراقي سوف يتغير رأسا على عقب، خلال شهور الصيف القريب، وخطط الاحتلال، ومشاريع انقلاباته، وسواها من المشاريع، وعلى رأسها الدورة الثانية من «مؤتمر المصالحة» ستخرج من دائرة الفعل.. فليت الجامعة، والسيد عمرو موسى بالذات، ينسى مؤتمره الاول، ويقلع بالاحرى عن التفكير بالدورة الثانية منه خصوصا، فذلك اجدى له وللجامعة وللعراق.

* كاتب وباحث عراقي مقيم في باريس

السوريون بين السلطة والشرعية الدولية

غسان المفلح *

■ إشكالية حقيقية هي الدخول في التعريفات القانونية للشرعية الدولية، بالتالي ليس من أختصاصنا الدخول على هذه الإشكالية من زاوية مستخدمة لدى المثقف العربي وهي إشكالية (الهيمنة وعلاقات القوة داخل مؤسسات الشرعية الدولية) وهذا بالطبع نابع من الإشكال التاريخي أيديولوجيا ومعرفيا وسياسيا في قراءة القضية الفلسطينية ونتائج الصراع العربي الإسرائيلي وعلاقة هذا الأمر بالحق العربي الفلسطيني. ولو أن هذا الفهم ليس بعيدا عن قراءتنا لواقع الشرعية الدولية والتواءاتها ومنعطفاتها في زوايا حادة كالموضوع الفلسطيني أو منفرجة كالموضوع العراقي.

وهذه المنعطفات يمكن ببداهة أن تسجل لصالح هيمنة قوى بعينها على قرارات الشرعية الدولية ـ رغم أننا لسنا مع القول أن الشرعية الدولية هي فقط ما تمليه مصالح أمريكا على مجلس الأمن.. وكلنا يعرف كمثال تاريخي أن القرارات التاريخية بخصوص القضية الفلسطينية كان للسوفييت اليد الطولى في صدورها وكمثال راهن الموقف الروسي الصيني من النووي الإيراني كمثال آخر ـ وقبل المضي قدما سنقدم تعريفا مختصرا جدا للشرعية الدولية:

(يمكن العودة إلى الكتب الأساسية المعتمدة في معاهد العلوم السياسية والقانون الدولي، فنجد فيها على صعيد تعريف القانون الدولي ـ مصدر الشرعية الدولية ـ مدرستين متكاملتين:

الأولى تركز على أن القانون الدولي هو ما استقر من قيم ومبادئ وقواعد أساسية وحقوق إنسانية متعارف عليها عبر التجارب الماضية وتم تثبيتها في مواثيق دولية ملزمة، وهذا ما يوصف بالقانون الدولي العام، أو القيم والمبادئ الدولية الأساسية، مثل عدم مشروعية اغتصاب الأراضي بالقوة، وحق تقرير المصير، ويعبر عنها بـ«الأسس».

وتركز المدرسة الثانية على مجموعة المواثيق والمعاهدات والاتفاقات وقرارات المنظمات الدولية، مما ينبثق جميعه عن القانون الدولي العام، أو ينبغي أن ينبثق عنه وأن يلتزم بالأسس المقررة فيه، وهذا ما يوصف بالقانون الدولي التطبيقي، ما يعبر عنه كلمة «التطبيقات»). هذا التعريف مأخوذ من دراسة للكاتب نبيل شبيب. وبالطبع ما يهمنا هنا هو الذي يدور خارج هذا التعريف أو بشكل أدق كيفية التعامل العملي/ السياسي مع قوانين الشرعية الدولية.

وفق هذا التعريف نجد أن السوريين الآن يقفون بين عتبتين : الدولة السورية وعلاقتها بالمؤسسات الدولية وشرعيتها القانونية وما يترتب على ذلك.. والعتبة الأخرى هي:

ما فقدته السلطة السورية في الأعوام الأخيرة من نقص حاد في شرعيتها الدولية أو في مشروعيتها الدولية بشكل أدق لأنها سلطة لم تعد كما كانت سلطة السلف لا من حيث السياق الدولي ولا من حيث عناصر المشروعية والتي بدأت بالتضعضع منذ بدايات عملية التوريث على المستويات الدولية والإقليمية والداخلية وكلها عوامل معروفة مثل مشروع الإصلاح وفشله داخليا والخروج المذل من لبنان أقليميا ودوليا هنالك الآن لجنة تحقيق دولية وما يترتب عليها مستقبلا..الخ بالتالي أصبحت تبحث عن مشروعية جديدة وعناصر جديدة لهذه المشروعية لذا نجد أن هنالك من يرى أن العلاقة مع إيران هي غير العلاقة التي نسجها الرئيس الراحل حافظ الأسد لدرجة أن بعضهم بات يعتبر سورية ورقة في المشروع الإيراني وهذا ما كان له أن يحصل في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد ـ رغم خلافي نسبيا مع هذا التحليل لكن هنالك كثيرا من المؤشرات تشير إليه.. ولهذا يجد المواطن السوري نفسه في حالة من التعمية السياسية والقانونية ـ خصوصا بعد التجربة العراقية ـ هل المستهدف هو الدولة السورية في شرعيتها وشرعية وجودها ومشروعيتها أم السلطة السورية في بحثها عن مشروعية دولية.. كما نجح القذافي على ما يبدو في إعادة سلطته إلى الحظيرة الدولية!! ماحدث في التجربة العراقية الآن هو في الوضع الحرج لمشروعية الدولة العراقية الجديدة: داخليا على المستوى العراقي ـ حيث نزعة التقسيم العملي للعراق قائمة على قدم وساق وإن كانت لا تشكل حتى هذه اللحظة مشروعية لدى الأغلبية العراقية!! والسلطة العراقية الآن تتبع لهذا النقص الحاد الموضوعي والذاتي في مشروعية الدولة العراقية الجديدة ـ تنجح في الخروج من هذا النقص أو لا تنجح هذا متروك أمره للمستقبل ـ التي تآكلت بفعل الفوضى وأخطاء قوى التحالف القاتلة. وهذا بالضبط ما يخيف المواطن السوري على دولته لأنه في وعيه ولا وعيه لايستطيع الفصل بين السلطة وبين الدولة.. وهذه النقطة هي ما تستخدمها السلطة لمصلحتها والنفخ فيها بشكل يومي: بأن المستهدف هو الدولة السورية كلها بقضها وقضيضها.. وهذا أيضا ما نراه عند الكثيرين من أطياف المعارضة والذي يتجلى في موضوعة ـ داخل /خارج ـ هل هو داخل/خارج بالنسبة للدولة السورية ومصالح هذه الدولة أم هو ـ داخل/ خارج بالنسبة لمعادلات السلطة القابضة على عنق الدولة والمجتمع معا؟

فهل تستطيع الشرعية الدولية الفصل بين السلطة وبين الدولة؟ ما تم في العراق لا يعطي إجابة إيجابية حتى هذه اللحظة.. هواجسنا تنبع من شرطنا السوري والذي أيضا فيه شرطا كرديا وفيه شرطا طائفيا ودينيا ـ رغم الاختلافات بين المجتمعين العراقي والسوري وخصوصيات كل مجتمع ـ حتى هذه اللحظة ما يتم التعامل فيه من قبل الشرعية الدولية مع سورية يشير على وجود مثل هذا الفصل بين وجود الدولة السورية وبين وجود هذه السلطة أو عدم وجودها..! وفي العودة لتجربة القذافي نرى أن من المبكر الحكم على مدى الاحتواء الذي تم لنظامه من قبل هذه الشرعية الدولية؟ والقذافي ليست لديه لا مشكلة كردية ولا مشكلة طائفية وهذا الخاص السوري لا يجب الاستهانة به مطلقا لا في تجديد مشروعية السلطة في السياق الدولي الراهن ولا في السياق الداخل السوري.

الشرعية الدولية الآن هي في ميزان القوى الدولية رؤيتها ومصالحها المعقدة والمتداخلة بطريقة يصعب الإلمام بها والإلمام بنتائج حركيتها. هذه الحركية هي التي تتحرك الآن داخل أروقة المؤسسات الدولية وهي التي أصدرت القرارات الدولية بشأن سورية ولبنان وآخرها كان القرار 1680 الذي حاز على 13 عشر صوتا من أصل الخمسة عشر صوتا في مجلس الأمن بينما القرار 1559 لم يحصل سوى على تسعة أصوات.. هذا يمكن لنا من خلاله قياس حركية القوى الدولية داخل أطر الشرعية الدولية.. مضطرون في كل مرة العودة للنموذج الليبي:

القذافي لم يعد يتدخل في شؤون أي دولة من الدول..لديه مصدر نفطي هائل..إمكانية تحوله إلى نظام طبيعي إمكانية أسهل من الإمكانية المتوفرة للنظام السوري..ليس لديه 50 % من شعبه تحت خط الفقر..وعوامل كثيرة أخرى.. والسؤال الذي يفرض نفسه هل تستطيع هذه السلطة العودة إلى مساحتها السورية فقط كي يتم لها عقد صفقة مع الإمريكان ؟ باعتبار أن الشرعية الدولية مكثفة عند السلطة وأصحاب الخطاب القومي عند الأمريكان وهذا أيضا ما تسعى له هذه السلطة فلا يهمها كثيرا روسيا ولا إيران ولا الصين خارج وجود صفقة مع الأمريكان.

الشعب السوري ما زال بشكل عام كالشعب الليبي ينتظر نهاية لما يصوره النظام من أنه صراع مع أمريكا ـ دون أن يقول بالطبع «طز» في أمريكا كما كان القذافي يقول ـ وكيف للنظام السوري أن يبرر الصفقة مع الأمريكان في هذا السياق الذي ذكرناه إن تمت هذه الصفقة ونجحت جهود النظام وعرابيه من العرب..؟

تبقى إذن المعادلة قائمة بغض النظر عن الملابسات التي ترافق مفهوم الشرعية الدولية والتي تحسب دوما من زاوية الحضور الأمريكي بكل حمولاته وسيبقى حضورها أساسيا في هذه المنطقة من العالم ولكن على الصعيد السوري نجد أن المعادلة باتت من الوضوح والبساطة بين هذه الشرعية من جهة وبين السلطة السورية من جهة أخرى المواطن السوري في حالة ترقب والمعارضة في حالة قمع والبلد في حالة نهب منظم.. فإلى متى؟

* كاتب من سورية

لعنة بوش تحل بحلفائه الصوماليين

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

في بعض مدحه لكافور الإخشيدي قال المتنبي في إحدى قصائده بعد أن مات أحد خصومه فجأة:

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه
لعوقه شيء عن الدوران

ولكن الذي يحدث للرئيس الأمريكي جورج بوش الأصغر يبدو بالعكس تماما، إذ يخيل للمرء أنه الرجل الذي يزعم أنه أقوى زعيم في العالم لو تمنى طلوع الشمس من مشرقها لحدث خلاف ذلك من كثرة ما يفشل ويتهاوى من خططه. فإذا غزا العراق بزعم محاربة الإرهاب، تحول إلى جنة للإرهابيين. وإذا حاكم صدام بجرائم ضد الإنسانية، تحول هذا الأخير إلى بطل. وإذا أيد الرئيس الفلسطيني أبو مازن جاءت حماس لتكتسح الانتخابات. وإذا أراد إسقاط رؤساء كوبا وفنزويلا تحولت أمريكا اللاتينية كلها إلى كوبا وفنزويلا.

(2)

آخر ضحايا دعم الرئيس بوش كان حفنة من زعماء الحرب في الصومال الذين خيل لهم كما تخيل لكثير غيرهم أنه يكفي أن يتمسح الزعيم بأهداب أمريكا حتى يكتب له الظفر المبين. وبالفعل فقد أعلن هؤلاء في شباط (فبراير) الماضي ما سموه بالتحالف من أجل إرساء السلام ومكافحة الإرهاب، الذي شكل على مايبدو باتفاق مسبق مع السلطات الأمريكية التي دعمت التحالف بسخاء، وكان الهدف منه هو تحديداً استعادة سلطان زعماء الحرب على العاصمة مقديشو التي فقدوا السيطرة على أجزاء منها لصالح المحاكم الإسلامية وميليشياتها. والمعروف أن فصائل متناحرة تنتمي إلى قبيلة الهاوية أكبر القبائل في محيط العاصمة ظلت تتقاسم السيطرة على العاصمة منذ سقوط حكم سياد بري في عام 1991 وتمنع قيام سلطة موحدة فيها.

(3)

التفتت السياسي الذي سببه تناحر زعماء الحرب ولد ديناميات سياسية واقتصادية كرست هيمنة زعماء الحرب وشركائهم من رجال الأعمال على أوضاع الصومال، وعوقت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والقوى الدولية منذ عام 1991 لإعادة إنشاء سلطة مركزية في البلاد. آخر المحاولات لإقامة سلطة مركزية تم حولها اتفاق نادر حتى بين زعماء الحرب اكتملت قبل عامين، ولكن نفس زعماء الحرب منعوا الحكومة من إقامة مؤسساتها في العاصمة مقديشو خشية أن يقضي إنشاء هذه الحكومة إلى نهاية عهد أمراء الحرب.

(4)

التهديد الحقيقي لزعماء الحرب جاء من مصدر آخر، هو المحاكم الإسلامية التي تزايد نفوذها بعد أن بدأت تحصل على دعم متزايد من زعماء القبائل وعامة أهل مقديشو. والمعروف أن جماعات إسلامية عدة نشأت أبرزها الاتحاد الإسلامي، ولكنها فشلت في تثبيت أقدامها في الصومال لأنها اصطدمت بالميليشيات القبلية ولم تجد لها موطئ قدم بين القبائل. ولكن تحولاً مهماً حدث في العامين الماضيين تمثل في قيام معظم القبائل بإنشاء محاكم إسلامية، ثم توحد المحاكم تحت قيادة دينية ـ قبلية مشتركة بإشراف بعض قادة الحكومة الانتقالية السابقة، مما وفر للإسلاميين الغطاء القبلي المفقود. ويتشابه صعود المحاكم في بعض جوانبه صعود الطالبان الأفغان، مع فوارق مهمة.

(5)

المحاولة اليائسة لاستعادة النفوذ عبر لعب الورقة الأمريكية جلبت كارثة ماحقة على زعماء الحرب ولعلها بداية النهاية لسلطانهم في الصومال، حيث لم يهزموا هزيمة منكرة في مقديشو فقط، بل طردوا من الحكومة الانتقالية وأغلقت في وجههم كل المنافذ في الدول المجاورة. حتى الولايات المتحدة رضخت للأمر الواقع وأعلنت رغبتها في التعامل مع المحاكم الإسلامية.

(6)

ندعو الله أن يتخلى بوش عن دعوته لنشر الديمقراطية في العالم العربي، ويعلن دعمه غير المشروط لكل الزعماء العرب، حتى يلحقوا بإخوانهم زعماء الحرب في الصومال وبنفس السرعة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364